الجانب السياسي والإداري لدولة المماليك

د. فاطمة ناجي فرج الورفلي*
كلية التربية الزهراء ، جامعة الجفارة ، ليبيا
FNAJY056@GMAIL.COM
تاريخ الارسال 2025/11/11م تاريخ القبول 2026/1/9م

The Political and Administrative Aspect of the Mamluk State

Dr. Fatima Naji Faraj Al-Warfali
Lecturer – Al-Jafara University / Faculty of Education
FNAJY056@GMAIL.COM 094644869840

Abstract:
The Mamluk period constituted a pivotal phase in the history of the Islamic world, particularly in Egypt and the Levant, marking a major turning point in Islamic civilization. The Mamluk sultans played a crucial role in establishing a strong political and administrative system, successfully confronting external threats such as the Mongols and Crusaders. Through effective governance and military strength, the Mamluk state achieved stability and contributed significantly to the preservation of Islamic heritage and institutions.

Keywords // Political systems – Vizierate – Hisbah – Mamluk State

خلاصة البحث:

تُعد فترة المماليك من الفترات المنيرة في تاريخ المنطقة العربية والعالم الإسلامي عامة ومصر والشام خاصة أثناء تلك الفترة الحاسمة وتمثل منعطفاً هاماً في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية كما إنها تقع بين نقطتي بداية ونهاية فارقتين في تاريخ المنطقة وفي تاريخ العالم كله، وقد كان لسلاطين المماليك بصمات كبيرة واضحة المعالم في المجال الحضاري للدولة الإسلامية حيث أنهم استطاعوا أن يبنوا مركزاً إسلامياً وحضارياً في مصر وكان لهؤلاء السلاطين الفضل في القضاء على المغول اللذين عبثوا بكل شيء أثناء غزوهم للدول الإسلامية والقضاء عليهم وعلى غيرهم من الصليبين ويمكن القول إنهم أنقذوا الإسلام والمسلمين في أحرج الأوقات،

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

واستطاعوا بناء دولة لهم تميزت بسيمات القوة والسياسة الحكيمة والسلاطين الأقوياء وخصوصاً في بداية هذه الدولة وساهم كذلك هؤلاء السلاطين في بناء جهاز إداري قوي ساهم هو الأخر في ظهور هذه الدولة بالمظهر التي وصلت إليه وقد كانت إدارة محكمة في جميع أقطار هذه الدولة.

ولا ننسى أن هذه الدولة هي دولة اعتمدت على القوة والجيش واستطاعت التغلب على أغلب المشاكل التي واجهتهم وبذلك يمكن القول أن دولة المماليك لها الفضل في حماية التراث والأمة الإسلامية وإيصالها إلى ما هي عليه إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية // نظم الحكم – الوزارة – الحسبة – دولة المماليك - السلطنة

المقدمـــــــة:

تمثل فترة دولة المماليك فترة حاسمة في تاريخ الحضارة الإنسانية بصفة عامة والعربية الإسلامية بصفة خاصة، فهي تفصل بين فترتين مهتمين في تاريخ البشرية، وبها من الأحداث الكبيرة الكثير، ففيها الحرب مع التتار والقوى الصليبية والتركمان ثم الدولة العثمانية، وحفلت بوجود بعض السلاطين الكبار مثل سيف الدين قطز و الظاهر بيبرس، وسيف الدين قلاوون وغيرهم، وقد تركوا بصمات على وجه التاريخ.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو إلى أين تتجه المتغيرات والأحداث السياسية والإدارية وما مدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية على الدولة في تلك الفترة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الحياة السياسية والإدارية المتمثلة في نظم الحكم والدواوين المعمول بها خلال الفترة المملوكية ومدى تأثيرها على المجتمع في تلك الفترة.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الرغبة في دراسة المواضيع التي لها علاقة بالأوضاع السياسية والإدارية بالدول الإسلامية.
2. توضع هذه الدراسة مدى تطور الجانب السياسي والإداري لدولة المماليك.

أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الحياة السياسية والإدارية المتمثلة في نظم الحكم والدواوين لدولة المماليك في الفترة ما بين (648-922هـ / 1250-

1517م) وتمثل فترة مهمة من تاريخ الحضارة الإسلامية، حيث وجدت مجموعة أحداث سياسية وإدارية أسهمت في تغيير الكثير من جوانب الحياة السياسية والإدارية في المنطقة وهذه الأحداث وما ينتج عنها جديرة بالدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي للأحداث والوقائع التاريخية وفقاً للتسلسل الزمن، كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في دراسة المادة العلمية.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عدة محاور:

المحور الأول - قيام دولة سلاطين المماليك (1250م - 648 ه):

المماليك هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامي، لاسيما في مصر والشام، في صراعهم ضد بعضهم البعض في خضم الفوضى السياسية التي نشبت مخالبها في هذه الأنحاء عقب وفاة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، وكان أولئك الحكام المتنازعون يشترون المماليك صغاراً ثم ينشئونهم تنشئة سياسية وعسكرية خاصة ليكونوا عدتهم في الصراع المرتقب، وبدأ عنصر المماليك يتزايد في جيوش أولئك الحكام، مما أدى إلى ازدياد دورهم في الحياة السياسية في مصر والشام منذ أخريات القرن السادس الهجري والثامن عشر الميلادي [1].

وكان هؤلاء المماليك من عناصر مختلفة من الأتراك والمغول والأسبان والصقالية والألمان والجراكسة وغيرهم، إلا أن غالبيتهم في عصر دولة المماليك الأولى (البحرية) كانوا من بلاد القوقاز، على حين كانت معظم عناصرهم من الدولة الثانية (الجراكسة) من الجراكسة [2].

وفي خضم الصراع ضد الصليبيين توفى السلطان الصالح نجم الدين أيوب، وقامت زوجته شجرة الدر بإدارة شئون الحكم بمساعدة كبار أمراء المماليك ثم جاء توران شاه ابن الصالح أيوب واختلف مع شجرة الدر زوجة أبيه فحرضت شجرة الدر زعماء المماليك على التخلص منه بقتله حريقاً غريقاً في سنة 1250 م [3].

وخلعت شجرة الدر من الحكم بعد أن حكمت البلاد ثمانين يوما فقط ، وتزوجت من أيبك التركمان أحد قادة المماليك 647 ه 1250م ، وجرى المصطلح التاريخي على تقسيم عهد المماليك إلى قسمين وهما: دولة المماليك البحرية، ودولة المماليك البرجية، وإجمالاً فقد كان عمر دولة سلاطين المماليك عامة من 648 - 922

ه / 1250 - 1517م، تداول عرش السلطنة فيها أربعة وعشرون سلطاناً من المماليك البحرية وثلاثة وعشرون من المماليك البرجية [4].

وبلغت مصر مبلغاً عظيماً من القوة والثروة على عهد سلاطين المماليك، ومن محاسن عصر دولة المماليك التصدي للخطر المغولي والانتصار عليهم وإخراج الجيوش الصليبية من الشام والدفاع عن كيان العالم الإسلامي، وهزيمة التتار، والمحافظة على استقلال البلاد وبسط نفوذها، والتسابق في أعمال الخير والبر والأوقات ورصد الأموال على ضروب البر والإحسان، إلا أن في أواخر أيام هذه الدولة دب الضعف في كيانها وانصرف قاداتها لحوز أكبر قدر من الإقطاع، وأهملت حقوق الشعب وكثرة الضرائب وكثرة الفتن والقلاقل والاضطرابات بين المماليك حول السلطنة وولاية الحكم مما أدى إلى عدم استقرار الحكم وكثرة الخيانات بين صفوف الجيش، مما أدى إلى هزيمتها أمام العثمانيين، وبذلك طويت صفحة مهمة من التاريخ السياسي التي شهدها العالم العربي والإسلامي، وانتهت دولة المماليك سنة 922 ه / 1517 م [5].

المحور الثاني - نظام الحكم في دولة المماليك:

1. الخلافة:

دأب سلاطين المماليك منذ أيام السلطان (أيبك) على الرجوع إلى الخلافة العباسية في بغداد للحصول على تفويضها لهم بالسلطة وليكسبوا حكمهم صبغة شرعية في مصر، ثم تبدلت هذه السياسة تماماً بعد أن زالت الخلافة العباسية من بغداد على يد هولاكو وجنوده، وبعد تولي بيبرس السلطنة استدعى أبا القاسم ابن الخليفة الظاهر العباسي للحضور إلى القاهرة وعقد بيبرس مجلساً عاماً حضره بعضاً من رجالات الدولة وكبار التجار وبعض الأعيان وكثير من الناس، وشهدوا لأبي القاسم البيعة بالخلافة ولقب بالمستنصر، ولما تمت البيعة قلد الخليفة العباسي السلطان بيبرس البلاد الإسلامية، وما يضاف إليها، ولقد أراد بيبرس بهذه البيعة إحياء الخلافة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى كي يضفي على حكمه الشرعية [6].

وتذكر المصادر التاريخية أن صلاحيات الخليفة كانت رمزية في زمن سلاطين المماليك، حيث كانت سلطة الخلفاء اسمية تماماً، فلم يكن لهم نفوذ على السلطان وكان الخليفة خاضعاً تماماً للسلاطين والحكام، وبعد مقتل الخليفة المستنصر أبا القاسم بن الظاهر على يد المغول وهو في طريقه من القاهرة إلى بغداد، استمر بيبرس في عقد النية على إقامة الخلافة العباسية بالقاهرة مجدداً فاستدعي عباسياً ثانياً

هو أبو العباس أحمد وكان ذلك في سنة 622 ه 1263 م، لمبايعته بالخلافة، فلما تمت البيعة وتلقب الخليفة الجديد بلقب الحاكم بأمر الله أمر السلطان بيبرس بالدعاء له في خطب الجمعة في القاهرة ودمشق والمدينة والقدس، وهكذا بعثت الخلافة العباسية بالقاهرة [7].

وأفاد المماليك بوجود هذه الخلافة الرمزية الاسمية، إذ صار سلاطينهم بعد ذلك يتمتعون بمقام سام في العالم الإسلامي باعتبارهم حماة الخلافة أو المتمتعين ببيعتها وصارت القاهرة مركز الخلافة تأتي إليها وفود الملوك من البلاد الإسلامية تطلب تقليدها السلطنة في بلادها [8].

وعلى أية حال، نجح سلاطين المماليك - إلى حد كبير - في صنع كثير من الممارسات السياسية بالصبغة الدينية ليؤكدوا للرعية أن حكمهم يستند إلى أساس شرعي من ناحية، وليجعلوا لأنفسهم اليد الطولى في الدفاع من ناحية أخرى عن سائر الأقطار الإسلامية، كما أنهم وظفوا النصوص الدينية لخدمة مآربهم السياسية عن طريق فتاوى العلماء، بينما لم يوظف لخدمة مصالح الرعية [9].

وكان إحياء المماليك للخلافة العباسية أحد الخطوات الهامة التي دعمت مركز دولة المماليك دينياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، حيث صارت القاهرة محل سكن العلماء ومحط رجال الفضلاء والتجار وأصبحت القاهرة تمثل مركزاً تجارياً واسعاً وأصبح سلاطين المماليك يتمتعون بمقام سامي على ملوك العالم الإسلامي [10].

2. السلطنة:

سار سلاطين دولة المماليك على وتيرة أسلافهم وسادتهم الأيوبيين، فالسلطان المملوكي هو رأس الحكم والموجه لشئون البلاد، واتخذ المماليك لقب سلطان جرياً وراء العرف الذي سادة الدولة الأيوبية في تلقيب حكامها بالسلاطين، على أن السلطان المملوكي لم يختلف عن سائر مماليك الدولة، فقد نشأ مثلهم وعاش نظامهم الحربي، وكثيراً ما نعت نفسه بلفظ (المملوك) إمعاناً في الدلالة على أن وظيفة السلطان لم ترفعه عن سائر إخوانه من المماليك [11].

وكان السلطان في عصر المماليك غالباً إما أميراً من الأمراء أو قائداً عسكرياً له مكانة في الدولة، أو زعيماً مكنته قوته وشخصيته وكثرة مماليكه من التفوق على أقرانه والوصول إلى منصب السلطة.

وعلى الرغم من محاولة بعض السلاطين أن يجعلوا منصب السلطنة وراثياً في أبنائهم بعدهم، إلا أن هذه المحاولات والأفكار لم تنجح إلا أحياناً إذا اعتمد السلطان

على قوته الحربية وكثيرا ما اغتصب قادة الجيش المملوكي الأقوياء منصب السلطنة لأنفسهم [12].

وعندما يصل السلطان إلى الحكم يعمل على التخلص من خصومه ومن الجماعات التي تشكل له قلقاً وتتربص به، وذلك بالقتل أو السجن أو تهميشهم وعزلهم عن العمل بالوظائف القيادية والرسمية الهامة بالدولة بخاصة تلك التي تتعلق وتلتصق بالشئون الحربية مخافة من الإطاحة به.

وسار النظام الإداري في السلطنة المملوكية على القواعد المركزية الدقيقة، فالسلطان هو الذي يختار رؤساء الدواوين الكبرى في القاهرة ويعهد إليهم بالإشراف على الإدارات المحلية في الأقاليم.

3. الوزارة:

شهدت وظيفة الوزارة في عهد المماليك تراجعاً واضحاً، إذ قدم سلاطين المماليك رتبة النيابة على الوزارة، وكان يقوم عليها رجال من أرباب الأقلام أو أرباب السيوف، فإذا كان متوليها من أرباب الأقلام لقب بالصاحب، أما إذا كان من أرباب السيوف فلا يحمل هذا اللقب [13].

وتؤكد المصادر التاريخية أن مرتبة الوزارة انحطت بنيابة السلطنة وتوزعت سلطاتها وضاعت صيغتها حتى اقتصرت مهام الوزير على النظر في أمر المكوس.

وقد كان السلاطين يضيفون إلى الوزراء وظيفة الاستادارية حتى يعلو من شأن الوزارة مثلما حدث للوزير جمال الدين يوسف الاستادار والأمير فخر الدين عبد الغني أبو الفرج.

أما من تولى الوزارة فقط فلم يعد إما أن يكون كاتباً كبيراً من أرباب الأقلام يتردد ليلاً ونهاراً على باب الاستادار لا يأتي أمراً إلا بإذنه، وفي عصر السلطان برقوق تلاشت الوزارة، حيث نشأ ديوان المفرد وأقام فيه ناظراً وشاهدين وكتاباً وجعل مرجع هذا الديوان إلى الاستنادار، وقد انقسمت الوزارة بين أربعة موظفين هم:

1. **كاتب السر:** الذي أخذ من الوزارة التوقيع على القصص بالولايات والفرد ونحو ذلك في دار العدل.
2. **الاستادار:** وقد أخذ من الوزارة التصرف في نواحي أرض مصر والتحدث في الدواوين السلطانية وفي كشف الأقاليم وولاة النواحي وفي كثير من أرباب الوظائف.

3. **ناظر الخاص:** وأخذ جانباً كبيراً من الأموال الديوانية السلطانية ليصدقها في تعلقات الخزانة السلطانية.
4. **الوزير:** بقي للوزير شيء يسير جداً من النواحي والتحدث في المكوس وبعض الدواوين، ومصاريف المطبخ السلطاني والسواقي، وإليه مرجع ناظر الدولة، وشاد الدواوين، ونزار بيت المال، ومستوفى الدولة، وناظر الجهات [14].

4. الإقطاع:

اعتمد نظام الحكم في دولة المماليك على نظام (الإقطاع) وهو نظام عسكري كان موجوداً في الدولة الأيوبية، وأخذ المماليك هذا النظام من أسلافهم وأسيادهم الأيوبيين فقد كان لكل من السلطان والأمراء في عصر المماليك، مجموعات وفرق من المماليك الذين يعتمد عليهم في تدعيم سلطته أو في صراعه ضد الآخرين.

وفي ظل نظام الإقطاع كانت أقوى الروابط بين المماليك هي رابطة (الأستاذية) التي تربط الأستاذ والسيد بمماليكه، كما توجد رابطة (الخجداشية) وهي رابط الزمالة التي تربط وتجمع بين المماليك في طائفة واحدة [15].

ولما كانت الاقطاعات هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لإعالة هذه المجموعات أو الفرق أو الجيوش الصغيرة، فقد قسمت الأرض الزراعية في مصر إلى أربعة وعشرين قيراطاً، استأثر السلطان منها بأربعة قراريط، وخصص للأطباء عشرة قراريط، ووزعت القراريط العشرة الباقية على الأمراء، وعلى الرغم من أن الإقطاعيات قد أعيد توزيعها أكثر من مرة فيما عُرف آنذاك باسم (الروك) وهو فك وتعديل زمام البلاد من الأراضي الزراعية، فإن هذه الأراضي ظلت وقفاً على السلطان والأمراء ومماليكهم، ولم يبق للشعب غير زراعتها وتسليم محصولها إلى الحكام [16].

وفي معظم الأحوال كان السلطان بنفسه يقوم بتوزيع الاقطاعات، فإذا تقدم إليه المملوك سأله عن اسمه وأصله، وتاريخ قدومه إلى الديار المصرية، وأستاذه أو سيده الذي اشتراه من تاجره، وصفاته حتى أصبح فارساً، فإذا وقع اختيار السلطان ليمنحه إقطاعاً أمر ناظر الجيش بأن يكتب له ورقة تسمى (المثال) تُحدد وتوضح حدود إقطاعه ثم تخرج الوثيقة النهائية للإقطاع من ديوان الإنشاء، وعلى هذا فقد كان الإقطاع في عصر السلاطين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطان وبالجيش [17].

وقد اعتمد سلاطين المماليك في حكمهم على قوة ذات جناحين إحدهما القوة العسكرية للسلطان وهي القوة التي يجسدها مماليكه، أما الثانية فهي الواجهة الدينية التي حرص السلاطين وراءها طوال ذلك العصر [18].

5. نواب السلطنة:

هم مساعدو السلطان فهناك نائب للسلطان بالقاهرة وهو الساعد الأيمن للسلطان في تصريف شئون الدولة، ويُساعد السلطان في توزيع الاقطاعات ومنح ألقاب الإمارة، وإذا كان هذا النائب ينوب عن السلطان في حضوره فإنه يتلقب (بنائب الحضرة) أما إذا كان لا يجوز له أن ينوب عن السلطان إلا في غيبته فيكون لقبه (نائب الغيبة) وهو أقل درجة من نائب الحضرة، ونائب الحضرة كثيراً ما تتضح مهامه عند غياب السلطان، لذلك كان يختار لهذه المهمة والوظيفة أفراداً مقربين للسلطان وولائهم كبير له، وغالباً ما يطلق عليهم السلطان الصغير أو الثاني أو المختصر وهؤلاء النواب غالباً أيضاً ما يكونون من أرباب السيوف المعروفين بشجاعتهم وحسن تصرفهم [19].

ويوجد للسلطان نواب في البلاد الشامية في دمشق وحلب وطرابلس وحماة وصعد والكرك، وأعلى هؤلاء درجة هو نائب دمشق الذي أطلق عليه (نائب الشام) وهؤلاء النواب كانوا يرجعون إلى السلطان أو نائبه في مصر بخاصة في القضايا التي تهم الدولة المملوكية بشكل عام مثل تعرض الدولة لعدوان الخارجي أو أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية، وهؤلاء أيضاً كانوا يختارون من الشخصيات الثقة التي لها ولاء للسلطان وتتميز بالحكمة وحسن التدبير والشجاعة.

المحور الثالث ـ النظام الإداري لدولة المماليك:

1. الوزير:

تضاءلت وظيفته في عصر المماليك نتيجة لوجود نائب للسلطنة بحيث لم تعد اختصاصاته تتقيد بتعليمات السلطان ونائب السلطنة والإشراف على الشئون المالية في الدولة، والنظر في الأمور المالية وتحصيل المال وصرف النفقات وتعيين المباشرين، وكانت هذه الوظيفة قليلة الشأن وكان الوزير قريباً من السلطان ثم تناقصت مهام الوزير وانحطت في مراحل من تاريخ عصر المماليك وانتقاص واجبات الوزير يعد أمراً طبيعياً في ظل وجود سلاطين يستحوذون على مقاليد الحكم كافة ينظرون إلى من حولهم نظرة مليئة بالحذر والخوف من القضاء عليهم، ويعاون الوزير أحياناً شاد

الدواوين وناظر الدولة، ومستوفى الصحبة الذي يُعد المراسيم ليوقع عليها السلطان، وليس أدل على انحطاط وضعف الوزارة في العصر المملوكي أن هذا المركز الهام من النظم الإدارية بالسلطة قد ألغي سنة (727ه / 1327 م) في ظل الحكم [20].

وظل شاغراً لمدة ستة عشر عاماً إلى أن أعيد في سنة (744 ه / 1343 م) في ظل حكم أبي الفداء إسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون الملقب بالملك الصالح الذي حاول إصلاح ما أفسده السابقون من أمراء وسلاطين [21].

ويُعد أبرز وزراء المماليك الصاحب زين الدين يعقوب بن الزبير، والصاحب بهاء الدين علي محمد بن سليم بن حنا الذي فوض إليه الظاهر بيبرس تدبير الدولة وأدى دوراً سياسياً كبيراً في فترة حكم بيبرس، كما نجد الوزير الصاحب برهان الدين الخضر بن حسن بن علي البخاري، والوزير سعد الدين إبراهيم البشيري، وهؤلاء أشهر وزراء المماليك طوال فترة حكم سلاطين المماليك، وبعد ذلك تراجعت الوزارة ولم يعد لها شأناً كبيراً.

2. الولاة والإدارة المحلية:

تولى الإشراف على الإدارة المحلية في المدن والأقاليم عدد كبير من الولاة اختيروا دائماً من بين الأفراد، وهناك مدينة واحدة في مصر هي الإسكندرية عين لها نائب سلطنة (767ه 1365 م) ويبدو أن الخطر الصليبي الذي تمثل في حملة (بطرس لوزجنان) ملك قبرص على الإسكندرية في تلك السنة كان له أثر في ذلك الإجراء الإداري، أما القاهرة فكان لها والياً يُشرف على شئونها، كذلك وجد في صعيد مصر والوجه البحري ولاة اشرفوا على حكم الأقاليم والأعمال وكان عددهم في الوجه البحري (عشرة)، أما في صعيد مصر وما يُعرف بالوجه القبلي فكان عددهم (ثمانية)، أما في عصر دولة المماليك الجراكسة فقد وجد نائب لكل من الوجهين البحري والقبلي مهمته الإشراف على جميع الولاة والعمال الذين يقومون بإدارة شئون الوجه التابع له [22].

3. الحجوبية:

ويسمى شاغلها (حاجب الحاجب) ويُختار من أكابر الأمراء المقدمين وهو غالباً يكون قاضياً له أعوان يفصل في المنازعات وفي قضايا الدواوين السلطانية، ولمنصبه أهمية كبيرة حتى اعتبره البعض أن منصبه يلي نيابة السلطنة في الأهمية [23].

وقد اتسع اختصاصه بتوالي الأيام حتى أصبح يفصل في المنازعات المدنية وفي القضايا الشرعية التي تقع بين أفراد الرعية، إضافة للفصل في القضايا المرفوعة إليه من الأمراء والجند، وعلى أية حال اتسعت اختصاصاته وتباينت في كل مرحلة من تاريخ سلاطين المماليك، وذلك وفق الصلاحيات التي يمنحها له أو يسحبها منه كل سلطان من سلاطين المماليك [24].

4. الأتابكية:

ومعناها إمارة الجند، ويقال لشاغلها (أتابك وأتابكي) من (أنا) بمعنى أب وكلمة (بك) بمعنى السيد أو الأمير الذي يربي أولاد الملوك، وهذا اللقب في أيام المماليك كان فخرياً بمعنى (أب الأمراء) وكان يتولى الأتابكي الوصاية على السلطان الصغير، ثم أصبح هذا اللقب يُمنح للقائد الأعلى للجيش وتمنح الاتابكية في عصر سلاطين الدولة المملوكية بنفوذ كبير، وقد وصل كثير منهم إلى السلطة عن طريق الانقلاب على السلطان الحاكم بخاصة إذا كان هذا السلطان ضعيف الشخصية وليس لديه سند كبير من المماليك الآخرين [25].

والمصادر التاريخية تؤكد هذه الفكرة ، فقد ذكرت أن الأمير زين الدين كتبغا المنصوري أحد أبرز الأتابكية في عصر الدولة المملوكية أن استبد بالسلطان الناصر محمد في سلطنته حتى انتهى الأمر به لإعلان نفسه سلطاناً وكان ذلك سنة (694 ه / 1294 م) [26].

5. الأمير الكبير:

وهو لقب أكبر الأمراء وأقربهم إلى السلطان وإن كان يبدو أن منصبه ليس دائماً، فكان السلطان يستشيره في الأمور، فلعله أمير مشورة، وإذا حصل أمر مهم وأراد السلطان شيئاً جعل المشير هذا يلقن مقصوده للأمراء [27].

6. المهندار:

وهي كلمة فارسية مركبة تعني ملتقي ضيوف السلطان القادمين من خارج مصر أو من خارج القاهرة ووظيفته تسمى المهندارية وهم جماعة، فكانت توجد قوائم يحتفظ بها المهندار عن الضيوف في كل ما يتعلق بهم فيكتب تاريخ وصولهم ومكانهم وحتى ما كانوا يقدمونه من هدايا، وربما كان يتبعه (ناظر الضيافة) الذي يُشرف على الصرف على من يرد من الضيوف [28].

المحور الرابع ـ الدواوين في عصر دولة المماليك:

1. ديوان الإنشاء:

وعُرف أيضاً بديوان الرسائل، ويُمثل هذا الديوان ركناً أساسياً من أركان دولة المماليك في جانبها الإداري وكان يتولى شئون هذا الديوان كاتب يُقال له صاحب ديوان الإنشاء، ويُطلق عليه أيضاً صاحب الدست الشريف لكتابته على الدست، وكان صاحب الديوان يتمتع بمزايا دون غيره من كبار موظفي البلاط السلطاني، ومن ذلك كان لا يحجب من الدخول على السلطان، وكان سلاطين المماليك يستشيرون صاحب الديوان، وكثرت مهام هذا الديوان باتساع الدولة، وتطورها مما جعل سلاطين المماليك يرفعون من عدد كتاب الإنشاء، فوصل عدد الكتاب إلى عشرين كاتباً [29].

ولأهمية ديوان الإنشاء عند سلاطين المماليك فقد أناطوا وظائفه إلى القضاة والكتاب المهرة الأكفاء من أهل الثقة ، لأنهم إليهم تلقى أسرار الدولة.

وكان ديوان الإنشاء في العصر المملوكي يقع بجوار قاعة الصاحب بقلعة الجبل يجلس فيه كاتب السر، وحوله موقعو الدرج، وموقعو الدست يتلقون الكتب الواردة من السلطان.

وكان المقريزي من الكُتاب الذين عملوا بديوان الإنشاء وذلك عام (770 ه / 1368م) حيث باشر التوقيع للقاضي بدر الدين محمد بن فضل العمري، وفي أواخر حكم الظاهر برقوق تعرض ديوان الإنشاء للإهمال بأن بيعت محتوياته، وكانت كتابة الإنشاء قد استقر أمرها في عهد الناصر محمد بن قلاوون، وكان يتولاها صاحب ديوان الإنشاء أو كاتب السر وكان يقوم بتصريف المراسيم ورودا وصدوراً، وله الجلوس بين يدي القاضي في دار العدل لقراءة القصص والتوقيع عليها في المجلس، وكان صاحب الديوان يجلس في مرتبة أدنى الوزير فلما تمكن بعض كتاب السر ومنهم القاضي فتح الدين فتح الله ارتفعت مكانته فصارت أعلى وأرفع شأنا من مرتبة الوزير [30].

2. ديوان الجيش:

ومهمته الإشراف على طوائف الجند، وتوزيع الاقطاعات، وكان على رأس هذا الديوان ناظراً على درجة كبيرة من الكفاءة والكتابة والدراية بأمور الجيش، يعاونه مجموعة من كبار الموظفين الأكفاء على رأسهم صاحب ديوان الجيش الذي ينوب عن ناظر الجيش في غيابه، ثم يلي ذلك موظف يسمى (مستوفى الجيش) الذي يقوم بتحديد مرتبات الجند، وحفظ بيان بها في سجلاته، في حين يقوم برفع المرتبات

والمنح للجند موظف ثالث يطلق عليه (مستوفى الرزق) وجميع هؤلاء ومن يتبعهم من عاملين بديوان الجيش روعي فيهم معرفتهم بالقراءة والكتابة [31].

وكانت تتبع هذا الديوان إدارتان، أولهما خاصة بالجيش المملوكي المصري ويمتد إشرافها على الجزء الواقع بين الفرات حتى جنادل مصر الجنوبية، أما الثانية فقد خُصصت للجيش الشامي ويمتد إشرافها على الجزء الواقع من الفرات حتى المناطق الشمالية.

3. ديوان الخراج:

الخراج لغة: "الغلة والإتاوة والحصة المعينة من المال يخرجها القوم في السنة" [32]، وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم بلفظه قال تعالى: ﴿**أم تسألهم خَرَجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ**﴾ [32].

وهناك من يرى أن كلمة (الخراج) من تعريب للكلمة الأرامية (خوريجيا) التي تعني الضريبة بصفة عامة [33].

وكان ديوان الخراج من أهم إدارة النظام الإداري لدولة المماليك واشتهر رئيس الديوان باسم الناظر أو الصاحب ومن خلال الأموال المحصلة العامة للدولة مثل شق الترع وإنشاء الجسور والطرق لتحسين الزراعة والتجارة، كما أنشئت كثير من المساجد والمدارس من خلال أموال الخراج، وساعدت هذه الأموال أسر السجناء، ومنح بعضها للفقراء وذوي العوز والإعاقة [34].

4. ديوان البريد:

كان في العصر المملوكي جزءاً لا يتجزأ من ديوان الإنشاء، إذ يقول القلقشندي: "إن صاحب ديوان الإنشاء بالأبواب السلطانية هو المتولي لأمر البريد وتنفيذ أموره في الإيراد والإصدار" [35].

وكان للبريد ألواح من وقنة مخلدة بديوان الإنشاء تحت أمر كاتم السر بالأبواب السلطانية، وكان باللوح كتب تعلق به شرابه من حرير أصغر ذات بندين يضعه البريدي في عنقه لتظهر للناس فإذا خرج إلى جهة من الجهات يعلم الناس أنه البريدي.

ويقول القلقشندي: "إنه بواسطة ذلك تذعن له أرباب المراكز بتسليم خيل البريد، ولا يزال كذلك حتى يذهب ويعود فيعيد ذك اللوح إلى ديوان الإنشاء" [36].

وقد اعتمد سلاطين المماليك على الخيول القوية المتمرسة السريعة في توصيل البريد وخصصت لهذه الخيول مراكز بريدية تقف فيها الخيول البريدية وذلك للراحة أو لتغييرها بغيرها من الخيول البريدية لمواصلة المسير خاصة أثناء فترة الحرب أو المخاطر التي تتعرض لها الدولة، وكانت هذه المراكز تختار بعناية حيث تكون قريبة من مراكز العمران حتى يتسنى تقديم خدمات كثيرة إليها، واستخدم سلاطين المماليك أيضا الحمام الزاجل في نقل رسائلهم وتنافس سلاطين المماليك في امتلاك الحمام الزاجل.

وقد تمتع صاحب البريد بمكانة رفيعة لدى سلاطين المماليك لأنهم حفظة أسرار الدولة وهم بين السلطان والولاة والقادة في ساحة المعارك والثغور، وكثير ما يستثار البريدي في الشئون العسكرية في المعارك لأنه على دراية كبيرة بالمسالك والمسافات، وكثيراً ما يكون صاحب البريد في العصر المملوكي يجيد أكثر من لغة من الأشخاص الذين لديهم ولاء تام للسلطان [37].

4. ديوان الحسبة:

يرى بعض المؤرخين إلى أن الحسبة امتداد لوظيفة (الأجورانوم) أي صاحب أو عامل السوق التي وجدت في المدن البيزنطية استناداً إلى التشابه الملحوظ بين اختصاصات كل من المحتسب وصاحب السوق [38].

وأعطى سلاطين المماليك أهمية كبيرة للحسبة فجعلوا لها ديوانا وكانت تعد من النظم الأساسية في الدولة وكان لصاحبها مجلس بالحضرة السلطانية وبدار العدل الشريف.

وكان بالحاضرة محتسبان أحدهما بالقاهرة وهو أعلى رتبة ومقاماً وله التصرف بالحكم والتولية للنواب بالوجه البحري كله فيما عدا الإسكندرية التي كان لها محتسب مستقل، وثانيهما بمصر أي الفسطاط والعسكر والقطائع وكان له المتوليه بالوجه القلبي وتعددت مهام ديوان الحسبة، فأصبحت أشبه بخدمة اجتماعية واقتصادية لسكان المدن مثل المحافظة على صحة المواطنين وسلامتهم كمنع الحمالين من المبالغة في حمل البضائع، وإزالة المباني الآيلة للسقوط وإزالة ما يتوقع من ضررها [39].

وفي المراحل الأخيرة من عمر دولة المماليك توغل الفساد في ديوان الحسبة مما جعل الأموال تصل إلى غير مستحقيها.

5. ديوان البيوت السلطانية:

كان العمل في بلاط المماليك موزعاً بين عدد من البيوت أو الدور تعرف باسم خانات جمع خانة، وهو اسم فارسي غلب عليها وعرفت أيضاً بأم خزائن جمع خزانة وهي أماكن واسعة توجد في القلعة تستخدم أما في خزن البضائع أو في صنع الأشياء، والواقع بأن القلعة لم تحتوي على بيوت السلطان فقط، بل تحتوي على بيوت الحاشية، ولاسيما الخواص من الأمراء، وكانت بيوت السلطان توصف بالشريفة بينما توصف بيوت الحاشية بالكريمة [40].

وأبرز البيوت السلطانية التي غلب عليها اسم خاناه هي ما يلي:

- الشراب خاناه أو الشربخاناه:

وتحتوي على أدوات الشراب النفسية وتوضع فيها الغلال والعطرنة والأدوية فهي أشبه بالصيدلية السلطانية، لذلك يطلق عليها أيضا (الدواء خاناه) [41].

- الطشتخاناه:

ويوجد بها كل ما يتعلق من أدوات غسل الملابس السلطانية، وبها يوجد كل ما يتعلق بالحمامات وما يتعلق بها من مناشف وبخور وعطور، وكان الغسالون الذين يعملون بالطشت خاناه يسمون (طشت داربه) و (الرحتوايه) أي المنظفين.

- الفراش خاناه:

وفيها أنواع الخيام التي تؤخذ وتنصب في رحلات السلاطين للصيد وحروبهم وسفرياتهم وكان المشرف على هذا البيت يسمى بالمهتار.

- الطبلخاناه:

وفيها أنواع الآلات الموسيقية التي تُستخدم في المناسبات والاحتفالات ويوجد بهذه البيوت أيضاً أعلام ورايات الدولة المملوكية التي تسمى (سناجق) وكانت رايات المماليك ملونة يغلب عليها اللون الأصفر ويسمى المشرف عليها أمير (علم).

- الشكارخاناه:

أي بيت الطيور وفيها كل ما يتعلق بالطيور خاصة الحمام الزاجل وقصور وجوارح الصيد مثل الباز والصقر، والعقاب، والشاهين والباشق وغيرها، ويتبع الشكار خاناه حوشان كبيران واحد منها مخصص لكلاب الصيد، والآخر مخصص لصيد الطيور بأنواعها المختلفة فيه صيادون وشباك وأدوات أخرى للصيد، والمشرف على هذين البيتين يسمى أمير شكار

بمعنى أمير الصيد، يتبعه نائباً يسمى ناظر من رجال القلم، إضافة إلى مجموعة كبيرة من العاملين [42].

- الحوائج خاناه:

وهو بيت الحوائج واللوازم الضرورية التي تصرف المطبخ السلطان والمستحقات أرباب الدولة العينية حيث توجد فيها دفاتر بأسمائهم وكان فيها مباشرون خاصون يضبطون أبواب الصرف ومستحقاتها [43].

6. ديوان المرتجع:

ومهمته استرجاع الاقطاعات التي تخلى عنها أصحابها بسبب الوفاة أو الحصول على إقطاع جديد كان يقوم على إدارة هذه الأملاك المرتجعة لديوان الذخيرة حتى يقطعها السلطان لمن أراد مجدداً، ولكن الفساد توغل في هذا الديوان وإدارته وذلك بسبب تفتيت الاقطاعات وتوزيعها على مساحات واسعة وغير منتظمة، إضافة إلى الثراء الفاحش للاقطاعين وعدم مبالاتهم باستصلاح الأراضي الزراعية خاصة في وجود بعض الكوارث الطبيعية التي أسهمت في ضعف الأراضي [44].

7. ديوان الأحباس (الأوقاف):

ويقوم صاحبه برعاية شئون المؤسسات الدينية والجندية من مساجد ومدارس وزوايا وغيرها، كما يشرف صاحب الديوان على الأراضي والعقارات المحبوسة عليها [45].

8. ديوان النظر:

يُعد هذا الديوان من أرفع الدواوين المالية، وتُعد الدواوين المالية الأخرى في مراتب لاحقة لهذا الديوان، لأنها ترفع حساباتها إلى ديوان النظر الذي يختص بمراقبة حسابات الدولة والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها وما يتبع ذلك من صرف مرتبات الموظفين، وكل جانب من هذه المرتبات يُصرف نقداً، في حين يُصرف الجانب الآخر عيناً من غلات ولحوم وتوابل وغير ذلك من المواد [46].

الخاتمة:

يُعتبر عصر المماليك من أهم العصور الإسلامية من حيث التاريخ السياسي أو من حيث الازدهار الحضاري، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أخذ المماليك نظامهم السياسي والإداري من أسلافهم وساداتهم الأيوبيين وطوروا في بعض الجوانب الإدارية والسياسية بما اقتضت عليه العوامل السياسية إبان فترة حكمهم.
2. لم يشهد نظام الحكم ولاية العهد لأن المماليك ينظرون إلى بعضهم نظرة واحدة متساوية لا فرق بينهم فكلهم كانوا ضحية الرقا والعبودية ولا فضل لمملوك على آخر إلا بالشجاعة والمقدرة على استمالة اكبر عدد ممكن من المماليك إليه.
3. جعل المماليك مركز بلاطهم القلعة في القاهرة أو ما يُعرف بقلعة الجبل لوقوعها على جبل المقطم.
4. حاول المماليك استعادة الخلافة العباسية لإضفاء نوع من الشرعية على حكمهم ولم يكن للخليفة أي دور في المشهد السياسي لدولة المماليك بل كانت الخلافة أسمية رمزية فقط.
5. أهتم المماليك بكثير من الجوانب الإدارية والسياسية خاصة نيابة السلطنة أما الوزارة فلم يكن لها تلك القيمة والأهمية مثلما كانت في العصور السابقة.
6. اهتم المماليك بالدواوين وحاولوا إدخال بعض الصلاحيات والامتيازات بخلاف ما كان سائداً قبلهم واستحدثوا بعض الدواوين مثل ديوان المرتجع والبيوت السلطانية.
7. شهدت الدواوين بعض التجاوزات والإهمال وعدم مراقبة السلاطين والولاة لها مما أدى إلى تفشي الفساد وأسهمت في ضعف الدولة ونهايتها.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش:

1. قاسم عبده أمين، عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994م، ص7.
2. إبراهيم محمد العدوي وآخرون، الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها، دار نهضة مصر، القاهرة، 1985م، ص94.

3. المقريزي، السلوك لمعرفة دولة الملوك، ج1، جار الكتب المصرية، القاهرة، ص259.
4. إبراهيم محمد العدوى، الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها، ص94.
5. رجب محمود إبراهيم بخيت، تاريخ دولة المماليك، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010م، ص475 - 476.
6. إبراهيم أحمد العدوي، تاريخ العالم الإسلامي، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1977، ص275.
7. علاء رزق، دراسات في تاريخ سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ط1، 2008م، ص42-50.
8. المرجع السابق، ص50.
9. أحمد مختار العبادي، التاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، ص 176.
10. رجب محمود إبراهيم بخيت، تاريخ دولة المماليك، ص121.
11. إبراهيم احمد العدوي، تاريخ العالم الإسلامي، ج1، ص274.
12. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي لسلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، 1957م، ص38.
13. فتحية النبراوي، النظم والحضارة الإسلامية، ص86.
14. المقريزي، الخطط، ج2، ص242.
15. قاسم عبد قاسم، عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994م، ص10.
16. المقريزي، المواعظ والاعتبار (خطط المقريزي)، ج1، ص87.
17. ابن تعري بردي، النجوم الزاهرة، ج9، دار الكتب، القاهرة، 1972م، ص51 - 52.
18. قاسم عبده قاسم، مرجع سابق، ص10.
19. سعيد عبد الفتاح عاشور، الأيوبيون والمماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م، ص329.
20. القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، ص365 - 366.
21. فتحية النبراوي، النظم والحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ص125 - 126.
22. احمد عبد الرازق، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، 2009م، ص177.
23. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: على عبد الكبير وآخرون، 1983 م، ج3، ص66.
24. صورة المؤمنون، آية(72).
25. فتحية النبراوي، النظم لواحضارة الإسلامية، ص182.
26. المقريزي، (خطط المقريزي)، ج1، ص83.
27. صبح الأعشى، ج14، ص37.
28. المصدر نفسه، ج14، ص38.
29. أحمد عبد الرزاق، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ص90.
30. المرجع نفسه، ص114.

31. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص37.
32. عبد المنعم، نظم دولة سلاطين المماليك وروسلهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1982م، ص15.
33. عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ص19.
34. محمود إسماعيل، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الفلاح، ص 125.
35. عبد المنعم، المرجع السابق، ص21-22.
36. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي لسلاطين المماليك، ص159.
37. فتحية النبراوي، النظم والحضارة الإسلامية، ص157.
38. سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام.
39. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1999 م، ص 59.
40. ابن الحسن البلاذري، فتوح البلدان، مؤسسة المعارف، بيروت، ص 175.
41. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 158.
42. ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج 3، ص 65.
43. عبد المنعم، نظم دولة سلاطين المماليك، مرجع سابق، س 18.
44. المقريزي، مرجع سابق، ج 1، ص 83.
45. سعيد عبد الفتاح، عاشور، الأيوبيون والمماليك، ص 345.
46. قاسم عيد قاسم، مرجع سابق، ص 25.